الأمم المتحدة



Distr.: General
13 February 2020
Arabic
Original: English

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

1 – يُقدَّم هذا التقرير عملاً بالفقرة 22 من قرار مجلس الأمن 2461 (2019) والفقرة 33 من قرار المجلس 2472 (2019) وهو يقدِّم معلومات مستكملة عن تنفيذ هذين القرارين، بما في ذلك معلومات عن ولايتي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية التي استجدت في الصومال خلال الفترة من 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى 4 شباط/فبراير 2020.

ثانيا – لمحة عامة إلى التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

ألف – التطورات السياسية

2 – أحرِز تقدم تدريجي في الأعمال التحضيرية للانتخابات الوطنية التي ستجري في عام 2020 مع قيام مجلس الشعب في البرلمان الاتحادي الصومالي بمناقشة مشروع قانون الانتخابات والموافقة عليه وتقديمه بعدئذ إلى مجلس الشيوخ لإجراء مزيد من التنقيح. وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، قدمت اللجنة البرلمانية المخصصة المكلفة باستعراض مشروع القانون تقريرها إلى مجلس الشعب بعد المشاورات التي أجرتها مع جهات من بينها الولايات الاتحادية الأعضاء. وفي 28 كانون الأول/ديسمبر، أقر مجلس الشعب مشروع القانون، بأغلبية 172 صوتاً مقابل 5 أصوات وامتناع عضوين عن التصويت. وفي 2 كانون الثاني/يناير 2020، بعد استلام مشروع قانون الانتخابات من مجلس الشعب، عيّن رئيس مجلس الشيوخ لجنة مخصصة من سبعة أعضاء لاستعراضه. ولا تزال المناقشات العامة بشأن تقرير اللجنة المخصصة مستمرة.

3 – وأقر البرلمان الاتحادي بعض التشريعات ذات الأولوية المحددة في إطار المساءلة المتبادلة، بما في ذلك قانون الإدارة المالية العامة وقانون الشركات. وأقر مجلس الشيوخ أيضاً مشروع قانون النفط ومشروع قانون الإحصاءات الوطنية.



20-01738 (A) 180220 180220



4 - وفي 1 كانون الثاني/يناير، وقّع الرئيس محمد عبد الله محمد ”فرماجو“ الميزانية الحكومية لعام 2020، التي بلغ مجموعها 459,5 مليون دولار، والتي نالت الموافقة في وقت سابق خلال جلسة برلمانية مشتركة.

5 - وواصل سياسيو المعارضة الدعوة إلى فتح المجال للعمل السياسي. وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر، اتحد ستة من سياسيي المعارضة تحت راية منتدى الأحزاب الوطنية. ودعا المنتدى إلى الوحدة الوطنية، والحياة السياسية الشاملة للجميع، والإسراع في إجراء الانتخابات الوطنية وإنجاز عملية مراجعة الدستور. والتقى السيد فرماجو قادة أحزاب المعارضة، بمن فيهم رئيسان سابقان، في اجتماعين لاحقين عقدا في 20 و 21 تشرين الثاني/نوفمبر، ولكن، حتى الآن، لم تستمر عمليات تبادل الآراء.

6 - ولم يوضع بعدُ حل للمأزق السياسي الذي حال دون اجتماع الحكومة الاتحادية وقادة الولايات الاتحادية الأعضاء منذ أكثر من عام. وبسبب عدم وجود محفل يستطيع القادة من خلاله الاجتماع والتوصل إلى اتفاقات سياسية بشأن الأولويات الوطنية، بما في ذلك الأعمال التحضيرية للانتخابات الاتحادية، ومسائل الأمن ومراجعة الدستور، تعذر إحراز مزيد من التقدم بشأن الأولويات الوطنية الرئيسية.

7 - وفي 8 كانون الثاني/يناير، أعرب رئيس بونتلاند سعيد عبد الله محمد ديني عن قلقه إزاء عدم إجراء الحكومة الاتحادية مشاورات مع الولايات الاتحادية الأعضاء بشأن التشريعات الهامة، وأيضاً بشأن عملية مراجعة الدستور. بيد أن التعاون على المستوى التقني بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء استمر بشأن بعض المسائل، وخصوصاً فيما يتعلق بعملية تخفيف عبء الدين، ولا سيما عن طريق عقد اجتماع لوزراء المالية على صعيدي الولايات والاتحاد في كيسمايو في 21 كانون الأول/ديسمبر.

8 - وظلت الحالة السياسية في جوبالاند غير مستقرة، في ظل عدم التوصل إلى اتفاق بين الحكومة الاتحادية وأحمد محمد إسلام ”مذوبيه“ بشأن نتائج الانتخابات الرئاسية على مستوى الولاية في 22 آب/أغسطس. وظل هذا المأزق يشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون تحسين العلاقات بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء. وفي 18 و 19 كانون الثاني/يناير، اجتمع الرئيس ديني والسيد مذوبيه، إلى جانب وزراء من بونتلاند وجوبالاند، في بوصاصو واتفقا على جملة أمور منها تعزيز وحدة الصومال وتنفيذ نظام اتحادي وفقاً للدستور الاتحادي المؤقت. ودعيا الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء إلى عقد مؤتمر استشاري وطني لمناقشة المسائل الوطنية المعلقة.

9 - وأُحرز مزيد من التقدم في عمليتي المصالحة والانتخابات في غالمودوغ، وإن كان ذلك بوتيرة بطيئة. ففي 12 كانون الأول/ديسمبر، اتفق وزير الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة والوزير الأول للولاية على أن يحصل تنظيم أهل السنة والجماعة على 20 مقعداً من مقاعد المجلس التشريعي للولاية البالغ عددها 89 مقعداً. وأعلنت اللجنة التقنية لإنشاء ولاية غالمودوغ التي تقودها الحكومة الاتحادية عن أعضاء المجلس التشريعي البالغ عددهم 89 عضواً، بمن فيهم ممثلو تنظيم أهل السنة والجماعة الـ 20، بحلول 13 كانون الثاني/يناير. وأسفرت انتخابات رئاسة البرلمان، التي أجريت في 17 كانون الثاني/يناير، عن انتخاب امرأة لمنصب النائب الثاني لرئيس البرلمان. وأعلن تنظيم أهل السنة والجماعة وأربعة من الطامحين للرئاسة في 21 و 22 كانون الثاني/يناير، على التوالي، العزم على مقاطعة الانتخابات، مع اتهام الحكومة الاتحادية بالسيطرة على العملية. وبدأ كل من تنظيم أهل السنة والجماعة ورئيس غالمودوغ أحمد دوعالي

غيلي ”حاف“ عمليات موازية في دوسمريب وغالكعيو، على التوالي. وفي 2 شباط/فبراير، انتخب المجلس التشريعي للولاية الذي يتخذ دوسمريب مقراً له أحمد عبدي كاريي رئيساً وعلي ضاهر عيد نائباً للرئيس.

10 - وفي ولاية جنوب غرب الصومال، أعلن الزعماء التقليديون لقبيلة ليسان الفرعية ومؤيدو مختار روبو في 18 كانون الأول/ديسمبر اختتام عملية المصالحة التي قاموا بها مع إدارة الولاية. وجاء الإعلان في أعقاب دفع إدارة الولاية تعويضات لضحايا أعمال العنف التي وقعت قبل الانتخابات في الفترة من 13 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر 2018. وعلى نحو منفصل، أُحرز تقدم في الأعمال التحضيرية لتشكيل مجلس تشريعي جديد للولاية. وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن رئيس ولاية جنوب غرب الصومال عبد العزيز حسن محمد ”لافتاغارين“ أن عضوية المجلس التشريعي للولاية ستُخفض من 149 مقعداً إلى 95 مقعداً حسب الدستور.

11 - وفي بونتلاند، انتخب برلمان الولاية في 14 تشرين الثاني/نوفمبر عبد الرشيد يوسف جبريل رئيساً جديداً له، بعد عزل سلفه في 7 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر، وافق برلمان الولاية على تشكيلة اللجنة الانتقالية للانتخابات في بونتلاند، المكلفة بإجراء انتخابات المقاطعات المحلية.

12 - وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر، مدد مجلس الأعيان في برلمان ”صوماليلاند“ مرة أخرى ولاية مجلس النواب، التي تعود إلى عام 2005، لمدة سنتين إضافيتين. وانتقدت أحزاب المعارضة هذا التمديد ودعت إلى إجراء انتخابات برلمانية في عام 2020. وفي 16 كانون الأول/ديسمبر، أوصت لجنة وساطة بحل المجلس الانتخابي الوطني الذي عُين حديثاً والاستعاضة عنه باللجنة السابقة، ونالت هذه التوصيات القبول لدى كل من رئيس ”صوماليلاند“ موسى بيهي عبدي وأحزاب المعارضة بعد تدخل شركاء دوليين، بقيادة الاتحاد الأوروبي. بيد أن التوصيات لم تنفذ بعدُ، إذ تستمر المناقشات بشأن كيفية الاستعاضة عن المجلس.

13 - وبُذلت جهود جديدة بالثناء لتعزيز الحوار بين الحكومة الاتحادية و ”صوماليلاند“ والتخفيف من حدة التوترات في منطقتي سول وسناغ المتنازع عليهما. وظلت العلاقات بين بونتلاند و ”صوماليلاند“ مستقرة، على الرغم من مطالباتهما المتنافسة بشأن المنطقتين.

14 - وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر، اتفق السيد فرماجو ورئيس كينيا، أوهورو كينياتا، على تعزيز العلاقات بين بلديهما. والتزم الرئيسان بإحياء العلاقات الثنائية وقدما ضمانات بأن النزاع على الحدود البحرية بين كينيا والصومال لن يؤثر على العلاقات الثنائية. وفي 27 كانون الثاني/يناير، أكد رئيس إريتريا، أسياس أفورقي، ورئيس وزراء إثيوبيا، أبيي أحمد، والسيد فرماجو من جديد التزامهم بالاتفاق الثلاثي الذي وقعوه في أيلول/سبتمبر 2018، واعتمدوا خطة عمل مشتركة لعام 2020 وما بعده تركز على توطيد السلام والاستقرار والأمن، وكذلك على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واتفق القادة الثلاثة أيضاً على تكثيف الجهود المشتركة من أجل تعزيز التعاون الإقليمي الفعال والتصدي للتهديدات الأمنية المشتركة، من بين مسائل أخرى.

باء - التطورات الأمنية

15 - ظلت الحالة الأمنية في الصومال متقلبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إذ ازداد عدد الحوادث الأمنية من 239 حادثة في تشرين الثاني/نوفمبر إلى 266 حادثة في كانون الأول/ديسمبر، وأعقب ذلك انخفاض طفيف إلى 235 حادثة في كانون الثاني/يناير. وسُجّلت الزيادة في الحوادث في كانون الأول/

ديسمبر أساساً في هجمات الكر والفر التي استهدفت بها حركة الشباب قوات الأمن، واستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على مركبات (حادثتان في كانون الأول/ديسمبر مقابل عدم وقوع حوادث في تشرين الثاني/نوفمبر)، والهجمات باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والهجمات بالقنابل اليدوية، إلى جانب الحوادث المصنفة في باب الجرائم. وسُجل انخفاض في الحوادث المتصلة بالإرهاب في كانون الثاني/يناير، مقارنة بكانون الأول/ديسمبر، في حين ظل عدد الحوادث المصنفة في باب النزاع المسلح على حاله.

16 - وشملت الحوادث الهامة التي وقعت في كانون الثاني/يناير هجمات باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع استهدفت ست كاميرات مراقبة بالفيديو في مقاطعات هول وداغ وحمر ججب وحمر وين في مقديشو في 30 كانون الثاني/يناير. ولم يبلغ عن وقوع إصابات في أعقاب الانفجارات ولم تعلن أي جماعة أو فرد المسؤولية عن الهجوم. ومع ذلك، من المرجح أن حركة الشباب كانت تملك معلومات عن مشروع كاميرات المراقبة بالفيديو واعتبرته هدفاً حيوياً لأن الكاميرات زادت إلى حد بعيد من قدرة السلطات الأمنية التابعة للحكومة المضيفة على التعرف على الوجوه، والتعرف على لوحات السيارات، والكشف المبكر والتتبع.

17 - ونفذت حركة الشباب هجوما باستخدام جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة على قوة للشرطة في مقاطعة أفغوي، في شبيلي السفلى في 18 كانون الثاني/يناير. وأبلغ عن وقوع إصابات لم يعرف عددها بدقة. ونفذت حركة الشباب أيضاً هجوماً باستخدام جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة في مقديشو في 8 كانون الثاني/يناير، استهدف نقطة التفتيش الأمنية بالقرب من القصر الرئاسي، وأسفر عن مقتل ما لا يقل عن أربعة أشخاص.

18 - وتضمنت المبادرات التي اتخذتها الحكومة لحماية مقديشو إنشاء 20 نقطة تفتيش إضافية والقيام بـ 190 عملية أمنية محددة الهدف. ومع ذلك، يبدو أن حركة الشباب عدلت أساليبها، على نحو ما تبين في الهجوم على فندق سيل يومي 10 و 11 كانون الأول/ديسمبر، الذي نفذه مقاتلو التنظيم متنكرين بزي الشرطة. وأفادت التقارير عن مقتل خمسة عناصر من حركة الشباب وثلاثة من أفراد الأمن وثلاثة مدنيين، على الرغم من أن تدخلا لقوات الأمن الصومالية أتاح إنقاذ أكثر من 100 شخص، بمن فيهم موظف وطني واحد من موظفي الأمم المتحدة.

19 - وفي 28 كانون الأول/ديسمبر، فُجّر جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة عند نقطة التفتيش السابقة في تقاطع إكسكونترول أفغوي، في مقديشو. وأفادت تقارير عن مقتل أكثر من 90 شخصاً، من بينهم مهندسان تركيان، و 30 طالباً من جامعة مقديشو، و 58 من المارة المدنيين، في حين جُرح 140 شخصاً. وكان معظم الإصابات من طلبة الجامعة. وفي 30 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن الهجوم. وفي 29 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا أنها شنت غارات جوية في الصومال بالتنسيق مع الحكومة الاتحادية، وأنها استنتجت، في تقييم أولي، أن أربعة عناصر من حركة الشباب قتلوا. وفي 2 كانون الثاني/يناير، تجمع مئات المدنيين للاحتجاج في أكاديمية الشرطة ونقطة التفتيش إكسكونترول، في مظاهرة نادرة، لإدانة هجوم حركة الشباب.

20 – وكان معظم الحوادث المبلغ عنها هجمات وكمائن نفذتها حركة الشباب واستهدفت بها قوات الأمن التابعة للحكومة والقوات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ولا سيما في جنوب الصومال، في شبيلي السفلى على وجه الخصوص. وسُجل ما مجموعه خمس غارات جوية في تشرين الثاني/نوفمبر وسبع غارات جوية في كانون الأول/ديسمبر، معظمها في شبيلي السفلى وجوبا الوسطى، استهدفت مواقع حركة الشباب. وازداد عدد الغارات الجوية من 45 غارة في عام 2018 إلى 63 غارة في عام 2019، مع تسجيل 6 غارات حتى الآن في عام 2020. واستهدف معظم الغارات الجوية مواقع في شبيلي السفلى وجوبا السفلى.

21 – وانخفضت الهجمات التي شنها كل من حركة الشباب وعناصر موالية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ضد المدنيين من ما مجموعه 71 هجوماً في تشرين الأول/أكتوبر إلى 55 هجوماً في تشرين الثاني/نوفمبر وإلى 61 هجوماً في كانون الأول/ديسمبر، وسُجل انخفاض في الهجمات التي نفذتها حركة الشباب بقذائف الهاون، من ثمانية هجمات في تشرين الأول/أكتوبر إلى أربعة هجمات في تشرين الثاني/نوفمبر، ولم تقع أي هجمات منها في كانون الأول/ديسمبر. وظل عدد الاغتيالات التي أعلنت حركة الشباب المسؤولية عنها ثابتا نسبيا، حيث وقع 12 اغتيالا في تشرين الثاني/نوفمبر، و 13 في كانون الأول/ديسمبر، و 10 في كانون الثاني/يناير. وأعلنت عناصر موالية لتنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليتها عن اغتيالين: في كانون الثاني/يناير، في قندلا، باري، في 23 كانون الثاني/يناير وفي أفغوي، شبيلي السفلى، في 30 كانون الثاني/يناير. وعاد عدد الهجمات باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع إلى ما يقرب من المتوسط البالغ 40 حادثة في كانون الأول/ديسمبر، بعد انخفاض مؤقت إلى 31 حادثة في تشرين الثاني/نوفمبر.

22 – وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر، قُتلت ناشطة في مجال السلام والشؤون الإنسانية وسكرتيرة أولى سابقة في سفارة الصومال في كينيا، هي ألماس إلمان، وذلك في منطقة مطار آدم عبد الله الدولي التي تحميها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مقديشو. وفي وقت وقوع الحادثة، وقعت اشتباكات مسلحة عند تقاطع إكسكونترول بين حرس السجون والشرطة الوطنية الصومالية.

23 – وفي 19 كانون الأول/ديسمبر، نصبت عناصر موالية لتنظيم الدولة الإسلامية كميناً لمجموعة من جنود الدراويش في بوصاصو، في منطقة باري في بونتلاند، مما أسفر عن مقتل شخص واحد وجرح عدد غير محدد من الأشخاص. ولم تسجَّل أي حوادث أمنية أخرى تُنسب إلى التنظيم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

24 – وفي منطقتي سول وسناغ، في 22 كانون الأول/ديسمبر، يسّرت لجنة مدعومة من الحكومة التوصل إلى اتفاق سلام لوضع حد لنزاع طال أمده بين قبيلتين فرعيتين متحاربتين في عيل أفوين، في منطقة سناغ. وفي 2 كانون الثاني/يناير، ألقى عناصر الميليشيا الفارّون أسلحتهم بعد العفو الذي أصدره السيد بيهي عن المليشيا وإدماجها في جيش ''صوماليلاند'' وخروج زعيمها إلى المنفى.

جيم – التطورات الاقتصادية

25 – لا يزال الصومال يحرز تقدما نحو تلبية احتياجات التخفيف من عبء الدين في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي وضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قدم صندوق النقد الدولي إلى مجلسه التنفيذي تقريرا عن الاستعراض الأول للبرنامج الرابع لصندوق النقد الدولي الذي يتابعه خبراء الصندوق، والذي يغطي الفترة من أيار/مايو 2019 إلى تموز/يوليه

2020، ويتعلق بتعبئة الإيرادات المحلية، والإدارة المالية العامة، واستقرار القطاع المالي، والامتثال لإطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تبيّن خلال الاستعراض أن جميع المعايير الهيكلية قد استوفيت. وتوصل صندوق النقد الدولي والصومال أيضا إلى اتفاق على مستوى الموظفين بشأن برنامج جديد لإصلاح الاقتصاد الكلي مدته ثلاث سنوات يمكن دعمه من خلال التسهيل الائتماني الممدد وتسهيل الصندوق الممدد.

26 - ويهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يمتد لثلاث سنوات إلى توجيه الإصلاحات في الصومال ودعم تنفيذ خطة التنمية الوطنية التاسعة واستراتيجية تحقيق النمو الشامل والحد من الفقر. وسيستند البرنامج أيضا إلى تعزيز الإدارة المالية العامة، وزيادة تعبئة الإيرادات المحلية ودعم المصرف المركزي.

27 - وأدت الجهود التي بذلتها الحكومة الاتحادية لتعبئة الموارد المحلية إلى زيادة أداء الإيرادات. وبلغ مجموع الإيرادات المحلية المبلغ عنها التي جُمعت في تموز/يوليه 126 مليون دولار، وهو ما يتجاوز الهدف الإرشادي لصندوق النقد الدولي البالغ 111 مليون دولار. وتتماشى ميزانية عام 2020 مع أهداف البرنامج الرابع لصندوق النقد الدولي الذي يتابعه خبراء الصندوق، ومن المتوقع أن تبلغ الإيرادات المحلية فيها 221 مليون دولار، بما في ذلك الإيرادات الضريبية التي ارتفعت إلى 154 مليون دولار.

28 - وعقد المجلس الاقتصادي الوطني، الذي أنشئ في آب/أغسطس 2018، المنتدى الوطني الثالث للسياسات الاقتصادية في مقديشو يومي 7 و 8 كانون الأول/ديسمبر. وركزت المناقشات، التي شارك فيها أكثر من 200 شخص، على الفيدرالية المالية والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ورؤية الصومال لتنمية القطاع الخاص، وسلطت الضوء على ضرورة تعاون الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء في مجال الفيدرالية المالية والعلاقات بين الحكومات.

ثالثا - دعم جهود بناء السلام وبناء الدولة

ألف - إقامة دولة اتحادية قادرة على أداء وظائفها

1 - الاستعدادات للانتخابات عن طريق الاقتراع العام

29 - يخضع مشروع قانون الانتخابات لمراجعة نهائية من جانب مجلس الشيوخ قبل إعادة تقديمه إلى مجلس الشعب، متأخرا بذلك عن الموعد النهائي المحدد في إطار المساءلة المتبادلة، وهو 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. ويُقترح في النسخة الحالية من مشروع القانون خروج كبير على النظام الانتخابي الذي وافقت عليه الجهات المعنية السياسية الصومالية في بيدواه في عام 2018، مع اعتماد البرلمان بدلاً من ذلك نظاما انتخابيا يتحدد فيه الفائز بأكثرية الأصوات ويضم 275 دائرة انتخابية فردية. وحددت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بدعم من الشركاء الدوليين، مواد في مشروع القانون تحتاج إلى توضيح، بما في ذلك الكيفية التي سيجري بها تحديد الدوائر الانتخابية، وكيفية ضمان حصة المرأة البالغة 30 في المائة، وكيفية تخصيص المقاعد في مجلس الشيوخ، من بين مسائل كثيرة أخرى. ولا يمكن للتحضيرات للانتخابات أن تمضي قدما من دون تقديم هذه التوضيحات وإجراء تنقيحات أساسية لمشروع قانون الانتخابات. ولم يُطرح بعد تعديل قانون الأحزاب السياسية من أجل قراءة أولى في مجلس الشعب.

30 - وعقدت فرقة العمل الوطنية المعنية بأمن الانتخابات، بعد تشكيلها في أيلول/سبتمبر، اجتماعها الأول في 9 كانون الأول/ديسمبر. وفي اجتماعها الثاني المعقود في 21 كانون الثاني/يناير، أُعد مشروع اختصاصات ومشروع مفهوم لضمان أمن تسجيل الناخبين. وتتمثل الخطوة التالية لفرقة العمل في تمكين الحكومة الاتحادية وقوات أمن الولايات الاتحادية الأعضاء التي تدعمها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من إجراء تقييمات أمنية لجميع مواقع تسجيل الناخبين المحتملة التي حددتها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، من أجل وضع خطة وطنية لضمان أمن تسجيل الناخبين واقتراح ميزانية لأمن الانتخابات.

31 - وفي منتدى الشراكة المعني بالصومال المنعقد في تشرين الأول/أكتوبر 2019، التزمت الحكومة الاتحادية بالمساهمة ماليا في تكاليف العمليات الانتخابية وأشارت إلى خططها لتقديم طلبها إلى البرلمان من أجل تمويل موظفي الانتخابات المؤقتين في نيسان/أبريل.

32 - وأصدر المجتمع الدولي والأمم المتحدة بيانا مشتركا في 19 كانون الأول/ديسمبر يحدد المبادئ التوجيهية لتمكين تنفيذ قانون الانتخابات، من قبيل الحاجة إلى كفالة مشاركة الجمهور الصومالي على أوسع نطاق ممكن، بما في ذلك المشردون داخليا، والتدابير الرامية إلى ضمان تنفيذ حصة المرأة البالغة 30 في المائة. واستجابة للشواغل التي أثارتها الأمم المتحدة وأعضاء المجتمع الدولي لدى رئيس مجلس الشعب، بشأن مشروع قانون الانتخابات، قال رئيس المجلس إن المجلس يعتزم إنشاء لجان تقنية من أجل معالجة مسائل محددة وإعداد قرارات. وستحتاج القرارات إلى الموافقة عليها خلال الجلسة العامة المقبلة للبرلمان، المقرر عقدها في نيسان/أبريل 2020. ويواصل الشركاء الدوليون التواصل مع الجهات المعنية الرئيسية في الانتخابات، بمن فيهم رئيسا مجلسي البرلمان، واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وأعضاء السلطة التنفيذية، من أجل توجيه رسائل مشتركة بشأن الحاجة الملحة إلى الإسراع في إقرار مشروع قانون من شأنه أن يتيح الشروع في التحضيرات.

2 - توطيد النظام الاتحادي

33 - في الفترة من 10 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر، وفي ضوء الجمود السياسي الذي طال أمده والحاجة إلى بناء توافق آراء ووحدة الهدف بين جميع الجهات المعنية السياسية، عقد ممثلي الخاص، إلى جانب الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، سلسلة مشاورات مع الزعماء السياسيين وجماعات المجتمع المدني في ولايات جنوب غرب الصومال، وهيرشبيلي، وجوبالاند، وبونتلاند وغالمودوغ، وكذلك مع قيادة السلطتين الاتحاديتين التنفيذية والتشريعية. وأتاحت تلك المشاورات بين الجهات المعنية المتعددة فرصة للاستماع إلى الآراء ومناقشة سبل تحقيق الأولويات الوطنية، التي ستتطلب بناء علاقة فعالة وتوافق آراء واسعا بين مستويي الحكومة. وتشمل تلك الأولويات إجراء انتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد، ووضع اللمسات الأخيرة على الدستور الاتحادي، ومواصلة التقدم نحو تخفيف عبء الدين، ومكافحة حركة الشباب. وقدم الشركاء إحاطة إلى السيد فارماجو في ختام مشاوراتهم.

34 - وفي الفترة من 8 إلى 10 كانون الثاني/يناير، اجتمع ممثلي الخاص مع سلطات ”صوماليلاند“، والأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني في هرجيسا ورحب بالمبادرات الرامية إلى بناء الثقة المتبادلة وتعزيز الحوار بين ”صوماليلاند“ والحكومة الاتحادية.

3 – عملية مراجعة الدستور

35 – حددت الحكومة الاتحادية والمجتمع الدولي اعتماد الدستور الاتحادي المعدل كأولوية بالغة الأهمية في منتدى الشراكة المعني بالصومال المنعقد في يومي 1 و 2 تشرين الأول/أكتوبر. وعقدت جلسة عمل ثلاثية جمعت ممثلين عن اللجنة المستقلة لمراجعة وتنفيذ الدستور ووزارة الشؤون الدستورية، وكذلك لجنة الرقابة البرلمانية واللجان النظيرة في مجالس الولايات الاتحادية الأعضاء (باستثناء جوبالاند) في إسطنبول في 5 تشرين الثاني/نوفمبر. ودرس أصحاب المصلحة مشروع الاستعراض الذي أعدته اللجنة ولجنة الرقابة البرلمانية، قبل إجراء مزيد من المشاورات مع أصحاب المصلحة الآخرين. ولا يزال عدم وجود توافق آراء سياسي واسع النطاق يشكل التحدي الرئيسي أمام إحراز تقدم بشأن المسائل الدستورية المعلقة التي تتطلب اتفاقا سياسيا، بما فيها توزيع السلطات وهيكل الحكومة وتقاسم الموارد.

36 – وفي جلسة مشتركة عقدها مجلسا البرلمان الاتحادي في 27 تشرين الثاني/نوفمبر، نوقشت الإجراءات الخاصة لاعتماد الدستور الاتحادي المعدل. ولكن، لم يُتفق بعد على الإجراءات الخاصة.

37 – واتفقت إدارتا بونتلاند وجوبالاند، في الاجتماع الذي عقد في بوصاصو في 18 و 19 كانون الثاني/يناير على الحاجة الملحة إلى إجراء مشاورات على الصعيد الوطني بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء بشأن عملية مراجعة الدستور لكفالة شمول الجميع وتوافق الآراء بشأن المواد المختلف عليها.

4 – منع نشوب النزاعات وتسويتها

38 – على الرغم من تأخر بدء الحكومة الاتحادية رسميا في عملية المصالحة الوطنية، اتخذت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة تدابير، وفقا لإطار المصالحة الوطنية، من أجل التخفيف من حدة النزاع.

39 – وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، اندلع قتال عنيف بين قبيلتين فرعيتين تقيمان في أف برواكو وتوفيك، بمنطقة مودوغ، مما أسفر عن وقوع عشرات الإصابات في كلا الجانبين. ونُشر الجيش الوطني الصومالي في المنطقة لوقف القتال ونزع فتيل التوترات. وتقع المحليات على الخط الفاصل بين بونتلاند وغالمودوغ، وهناك خطر كبير لتصاعد العنف، وهذا ما يؤثر على المناطق المحيطة، بما في ذلك غالكيعو، إذا لم تُضبط الحالة بشكل جيد. وفي الفترة من 22 إلى 28 كانون الأول/ديسمبر، يسرت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة إجراء حوار بين القبيلتين، وهذا ما أسفر عن تشكيل لجنة سلام مشتركة، فيها نساء وشباب، ولجنة أمنية مشتركة.

باء – المسائل الشاملة

1 - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

40 – في 5 تشرين الثاني/نوفمبر، حث وزير الدولة للشؤون الدستورية في ولاية جنوب غرب الصومال جميع أصحاب المصلحة المشاركين في اختيار أعضاء المجلس التشريعي للولاية على الحفاظ على حصة 20 في المائة للنساء، على النحو المنصوص عليه في دستور الولاية. وفي جوبالاند، شجع السيد مذوبيه في 19 تشرين الثاني/نوفمبر خريجات الجامعات المحليات على التقدم بطلبات للحصول على وظائف في المؤسسات الحكومية.

41 - وفي جلسة تخطيط عقدت في 20 تشرين الثاني/نوفمبر، شدد أيضا التجمع النسائي البرلماني في البرلمان الاتحادي على الحاجة إلى بناء القدرات لتحقيق المشاركة السياسية الفعالة للمرأة.

42 - وفي الفترة من 25 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 9 كانون الأول/ديسمبر، شاركت الأمم المتحدة في الصومال في حملة الستة عشر يوماً من النشاط لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات تحت شعار ''اصبغوا العالم باللون البرتقالي: المساواة بين الأجيال تتصدى للاغتصاب!''. وشملت الحملة مجموعة متنوعة من الأنشطة، بما في ذلك دورات تدريبية بشأن الإبلاغ المراعي للمنظور الجنساني وحلقات نقاش ومناقشات تحاورية إذاعية في بيدواه وغاروي وكيسمايو. واختتمت الحملة بمناسبة رفيعة المستوى استضافها ممثلي الخاص، بمشاركة الحكومة والنساء والشباب.

43 - وفي المؤتمر السنوي الثالث للبرلمانيات الصوماليات، المعقود في مقديشو يومي 15 و 16 كانون الأول/ديسمبر، دعيت الحكومة الاتحادية إلى تكريس حصة تمثيل المرأة البالغة 30 في المائة في الدستور الاتحادي. ودعا المشاركون إلى قدر أكبر من إشراك البرلمانيات في الأدوار القيادية في اللجان البرلمانية، وكذلك إلى إتاحة الفرص للنساء في الفروع الثلاثة للحكومة واللجان المستقلة. وأبرزوا أيضا الحاجة إلى وضع ميزانيات وخطط وطنية تراعي المنظور الجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، أعربوا عن تأييدهم الكامل لمشروع قانون الجرائم الجنسية.

2 - تمكين الشباب

44 - حضر أكثر من 000 5 شخص مؤتمر القمة الثاني للتكنولوجيا في مقديشو، المعقود في الفترة من 19 إلى 21 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي إطار موضوع ''توسيع نطاق الحلول التي يقودها الشباب في مجال التكنولوجيا من أجل الصومال''، ضمت المناسبة مبتكرين صوماليين وناشطين اجتماعيين ورواد أعمال عاملين في صناعة التكنولوجيا، وكذلك ممثلون عن الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين والمستثمرين والمؤسسات المالية، تعهد بعضهم بتقديم دعم مالي كبير لتحقيق التقدم التكنولوجي والابتكار في البلد.

45 - وعقدت وزارة الشباب والرياضة المؤتمر الوطني الصومالي السنوي الرابع للشباب في مقديشو في الفترة من 1 إلى 4 كانون الأول/ديسمبر. وحضر المناسبة، التي شملت حلقات نقاش وحوارا بين الأجيال مع ممثلي الحكومة، ما مجموعه 300 شاب من جميع الولايات الاتحادية الأعضاء. وتضمن المؤتمر نموذج محاكاة للأمم المتحدة، مما أتاح للشباب الصومالي فرصة اكتساب مهارات التفاوض والدبلوماسية.

46 - وعقدت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والشركاء الدوليون دورة تدريبية على الانتخابات لمدة ثلاثة أيام لفائدة 40 شابا، بمن فيهم ممثلون لجميع الولايات الاتحادية الأعضاء، وذلك في الفترة من 1 إلى 3 كانون الأول/ديسمبر. وناقش المشاركون في الدورة التدريبية فرص إشراك الشباب طوال الدورة الانتخابية الوطنية وأنشؤوا منتدى لمساعدة اللجنة وممثلي وزارة الشؤون الدستورية على التعرف على الحواجز التي تحول دون مشاركة الشباب في الحياة السياسية في الصومال.

جيم – تنسيق التنمية

47 – أطلق السيد فارماجو خطة التنمية الوطنية التاسعة في 23 كانون الأول/ديسمبر 2019 بعد موافقة مجلس الوزراء عليها في أيلول/سبتمبر. وتحدد الخطة الأولويات الإنمائية للصومال للفترة من عام 2020 إلى عام 2024 وتشكل الإطار الرئيسي للتخطيط لذلك البلد.

48 – وواصل مرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال العمل كإطار للتنسيق وهيكل للتمويل من أجل تنفيذ خطة التنمية الوطنية. ويجري حالياً عقد مشاورات بين الحكومة والشركاء الدوليين بشأن وضع هيكل منقح لتقديم المساعدات يتماشى مع خرائط الطريق الحكومية والخطة الجديدة.

رابعا – حقوق الإنسان والحماية

ألف – حقوق الإنسان

49 – سجلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال 392 إصابة في صفوف المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وظلت حركة الشباب الجهة الرئيسية الموقعة لتلك الإصابات بين المدنيين، إذ كانت مسؤولة عن ارتكاب 83 في المائة منها. واستأثرت قوات أمن الولايات بنسبة 8 في المائة من الإصابات، وميليشيات القبائل بنسبة 2 في المائة، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بنسبة 2 في المائة، وجهات فاعلة غير محددة الهوية بنسبة 5 في المائة. وصدر ما مجموعه 14 حكما بالإعدام ونُفِّذت 7 إعدامات.

50 – ولا تزال تُوثق انتهاكات لحرية التعبير. وألقي القبض على ما مجموعه 11 صحفيا في ”صوماليلاند“، وصحفي واحد في بونتلاند؛ وتعرض 7 صحفيين للمضايقة والتهديد على يد قوات الأمن في بنادر، وألقي القبض على 8 صحفيين لفترة وجيزة في هيرشبيلي. وعلق عمل منظمتين إعلاميتين ومنفذين إعلاميين في هيرشبيلي و ”صوماليلاند“ (رُفع تعليق ثلاثة منها فيما بعد)، في حين استأنفت صحيفة محلية كان عملها قد علق في ”صوماليلاند“ في 10 شباط/فبراير 2019 النشر في كانون الأول/ديسمبر، بعد أن أصدرت محكمة ”صوماليلاند“ العليا حكما برفع التعليق في 25 كانون الأول/ديسمبر. وفيما يتعلق بحرية الاجتماع، أُصدر أمران توجيهيان من قبل مسؤول حكومي في شرطة هرجيسا، ”صوماليلاند“، وغالمودوغ، يأمران الفنادق بعدم استضافة اجتماعات ومؤتمرات دون الحصول على موافقة مسبقة.

51 – وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر، وقّع الصومال اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة الأشخاص المشردين داخليا في أفريقيا، المعروفة أيضا باسم اتفاقية كمبالا، لتصبح قانونا. وفي 11 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت الحكومة الاتحادية عن تقديم تقريرها الأول باعتبارها دولة طرفا في إطار اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة منذ التصديق عليها في عام 1990. ويقدم التقرير، الذي يدعمه البرنامج المشترك لحقوق الإنسان، موجزا للجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية لمنع أعمال التعذيب وتجريمها وتوفير سبل الانتصاف للضحايا.

52 – وقد اشتركت الهيئة الصومالية لإدارة المتفجرات ووزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في إطلاق خطة عمل وطنية لحكومة الصومال الاتحادية لمساعدة

ضحايا الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب للفترة 2020-2025 في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، الذي عقد في أوسلو في الفترة من 25 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

باء - الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

53 - قدمت البعثة الدعم لتنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان من خلال توفير التدريب في مجالي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لـ 140 من أفراد الأطقم الجوية التابعة للبعثة الذين ستنشرهم قوات الدفاع الشعبية الأوغندية و 29 من ضباط الشرطة الصومالية في إطار برنامج التخلص من الذخائر المتفجرة التابع لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

54 - وشاركت البعثة في حلقة عمل السياسات والممارسات المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان بشأن إدماج حقوق الإنسان في العناصر العسكرية للأمم المتحدة، التي عقدت في نيويورك في 25 و 26 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي غضون ذلك، ووفقا لآليات التنسيق المعتادة، أُبلغت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بانتهاكين مزعومين لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جانب البلدان المساهمة بقوات في تلك البعثة.

55 - وخلال اجتماعها المعقود في كانون الأول/ديسمبر، وافقت فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان على النسخة المحدثة من تقييم المخاطر لقوة الشرطة الصومالية، التي بحثت في حزمة دعم إضافية فضلا عن تقييم للمخاطر يتصل بوكالة الاستخبارات الوطنية، ووافقت على استراتيجية للعمل مع قوات مصلحة السجون، بما يتماشى مع تدابير التخفيف الواردة في تقييم المخاطر.

جيم - الأطفال في النزاع المسلح

56 - في الفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 31 كانون الأول/ديسمبر، تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة من 407 انتهاكات جسيمة ارتكبت بحق 358 طفلا (282 صبيا و 76 بنتا) وخمسة هجومات على المدارس. وخلال الفترة نفسها، وقع ما مجموعه 143 طفلا ضحية للتجنيد والاستخدام، وتعرض 137 طفلا للاختطاف، ووقع 92 طفلاً ضحية لأعمال القتل والتشويه، وتعرض 30 طفلا للعنف الجنسي. ونُسبت الانتهاكات إلى حركة الشباب (275، أو 68 في المائة)، وإلى عناصر مسلحة مجهولة (43، أو 11 في المائة) وميليشيات القبائل (19، أو 5 في المائة)، والاتحاد والولايات (64، أو 16 في المائة). ونُسب ما مجموعه 10 حوادث حرمان من الحرية تضرر منها 20 صبيا إلى الجيش الوطني الصومالي (8 حوادث)، وقوة الشرطة الصومالية (7 حوادث)، ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية (3 حوادث)، وقوات جوبالاند (حادثتان). وسرح ما مجموعه 1 315 طفلا (1 042 صبياً و 273 بنتا) من القوات المسلحة والجماعات المسلحة، وسُلموا إلى شركاء منظمة الأمم المتحدة للطفولة لتأهيلهم وإعادة إدماجهم في نهاية المطاف.

دال – منع العنف الجنسي والجنساني

57 – في 3 تشرين الثاني/نوفمبر، أجرت وزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان والبعثة تدريبا للقضاة والمدعين العامين بشأن مقاضاة مرتكبي جرائم العنف الجنسي والعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وشملت المواضيع فهم العنف الجنسي المتصل بالنزاع، والحصول على إمكانية لجوء الضحايا إلى القضاء، وإشراك نظام العدالة الجنائية ليصبح أكثر استجابةً للضحايا والحصول على المعلومات أثناء إجراءات المحاكم.

58 – وكان مشروع قانون الجرائم الجنسية لا يزال بانتظار الموافقة عليه في البرلمان منذ 18 شهرا. وفي 2 كانون الأول/ديسمبر، أبلغ رئيس مجلس الشعب بأن مشروع القانون سيعاد إلى الفرع التنفيذي. وفي 9 كانون الأول/ديسمبر، قدم 15 عضوا من أعضاء البرلمان اقتراحا ضد رئيس البرلمان مطالبين بالنظر الفوري في مشروع القانون.

59 – وفي جوبالاند وبونتلاند، استعرض مشروعا القانونين المتعلقين بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والجرائم الجنسية في 14 و 21 تشرين الثاني/نوفمبر، على التوالي.

خامسا – الحالة الإنسانية

60 – بدأت أمطار موسم دير في عام 2019 (أيلول/سبتمبر – كانون الأول/ديسمبر) بالهطول بشكل معتدل إلى غزير في وقت مبكر في أجزاء كثيرة من الصومال والمرتفعات الإثيوبية. وأدى ارتفاع مستويات المياه في نهري جوبا وشبيلي إلى حدوث فيضانات في ولايات هيرشبيلي وجوبالاند وجنوب غرب الصومال. وأثرت الفيضانات على 000 570 شخص، تشرد ما يزيد على 000 370 منهم من منازلهم ومزارعهم، ودُمرت المنازل والطرقات وغيرها من البنى التحتية. وكانت مقاطعة بلدوين في إقليم هيران الأكثر تضررا، حيث شرد 000 240 شخص فيها وغمرت مياه الفيضانات بلدة بلدوين بالكامل تقريباً.

61 – وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت الأمم المتحدة والحكومة الاتحادية خطة استجابة في حالات الفيضان، حيث طلبتا 72,5 مليون دولار لمساعدة المتضررين من الفيضانات في 29 مقاطعة في جميع أنحاء البلد على مدى فترة ثلاثة أشهر. ويقوم 100 من الشركاء بتنفيذ الخطة (92 منظمة غير حكومية و 8 كيانات تابعة للأمم المتحدة) يتوزعون على كل المجموعات. وأتيح ما يقارب 25 مليون دولار، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى مبلغ إضافي قدره 47,5 مليون دولار. وقدمت الوكالات الإنسانية المساعدة إلى نحو 538 350 شخصا متضررين من الفيضانات باستخدام الموارد المتاحة.

62 – وتذكّر التحولات السريعة من الجفاف الشديد إلى الفيضانات بأن الصومال معرض بشكل متزايد لتغير المناخ، مما يؤثر في الفئات السكانية الضعيفة أصلا بسبب الفقر والنزاع المزمنين. وقبل عمليات التشرد المتصلة بالفيضانات، كان أكثر من 2,6 مليون شخص قد شُردوا داخليا وكانوا يعيشون في 000 2 موقع في جميع أنحاء الصومال.

63 – ومنذ عام 1990، تعرض الصومال إلى 30 خطرا من الأخطار المتصلة بالمناخ – 12 حالة جفاف و 18 فيضاناً – مما أدى إلى زيادة عدد الأخطار المتصلة بالمناخ التي تعرض لها البلد بين عامي 1970 و 1990 بمقدار ثلاثة أمثال.

64 - ولامست العاصفة المدارية باوان اليابسة في 6 كانون الأول/ديسمبر، مما أدى إلى هطول أمطار معتدلة إلى غزيرة وهبوب رياح قوية وحدوث فيضانات مفاجئة في أجزاء من بونتلاند. وقدرت السلطات أن 400 32 شخص فقدوا سبل عيشهم، وأن 800 4 شخص شُردوا من ديارهم وستة أشخاص قتلوا.

65 - وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر، عانى الصومال من أسوأ غزو للجراد الصحراوي منذ أكثر من 25 عاما. وكانت ''صوماليلاند'' وبونتلاند وغالمودوغ أكثر المناطق تضرراً، إذ تقدر مساحة الأراضي التي انتشر فيها صغار الجراد والجراد البالغ المتكاثر بنحو 000 70 هكتار، وهي أراض كانت المحاصيل والمراعي فيها متضررة أصلا. وخلال النصف الثاني من كانون الأول/ديسمبر، وصلت أعداد كبيرة من الأسراب غير المكتملة النمو إلى بعض المناطق الجنوبية والوسطى من الصومال، بما في ذلك ولايات هيرشبيلي وجنوب غرب الصومال وجوبالاند. ويؤثر هذا الاحتشار على المراعي ويهدد المحاصيل الغذائية الأساسية للأسر الزراعية الرعوية والأسر الرعوية في المناطق الريفية. واعترافا بخطورة أزمة الجراد، أعلنت الحكومة الاتحادية حالة طوارئ وطنية في 2 شباط/فبراير.

66 - وتواصل الوكالات الإنسانية الدعوة إلى إيجاد حلول دائمة لحفز التنمية الطويلة الأجل والتصدي للأسباب الأساسية للأزمات في الصومال. ولتحقيق ذلك، تعمل الأمم المتحدة وشركاؤها على كفالة أن تكمل المساعدة الطارئة والمساعدة الإنمائية إحداها الأخرى بما يتماشى مع الخطة الإنمائية الوطنية لتحقيق التعافي والقدرة على الصمود على المدى الطويل.

67 - وأُطلقت خطة الاستجابة الإنسانية في الصومال لعام 2020 في 22 كانون الثاني/يناير في مقديشو. ويسعى الشركاء في مجال العمل الإنساني والوكالات الإنسانية إلى الحصول على ما مجموعه 1,03 بليون دولار لتقديم المساعدة المنقذة للحياة وتعزيز دعم أسباب المعيشة لـ 3 ملايين شخص من أصل السكان البالغ عددهم 5,2 ملايين شخص في الصومال الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية.

سادسا - النهج الشامل إزاء الأمن

ألف - العمليات

68 - لا تزال العمليات المشتركة التي تقودها الحكومة الاتحادية في شبيلي السفلى معلقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير لأسباب تتمثل أساسا في أوجه القصور في تشكيل القوات اللازمة للمرحلة التالية من المرحلة الأولى من عملية بادبادو 1، التي تحتاج إلى كتيبتين على الأقل من كتائب الجيش الوطني الصومالي. وعلى الرغم من أن الحكومة الاتحادية أعلنت أن هذه القوات جاهزة للنشر، لا تزال تلك القوات حاليا غير مسلحة وغير مجهزة بشكل جيد (المركبات والاتصالات والذخائر) للمشاركة في العمليات. وسيقوم فريق من الشركاء من المجتمع الدولي، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بتقييم الكتائب قبل نشرها. ويقوم الجيش الوطني الصومالي ببعض العمليات المستقلة في شبيلي الوسطى، وهو يقوم بالتخطيط مع الشركاء الدوليين لعقد مؤتمر لتشكيل القوات والاتفاق على الأولويات التشغيلية لعام 2020.

69 - وفي 6 كانون الثاني/يناير، بدأ تدريبٌ لتجديد المعارف لـ 300 من عناصر شرطة الدراويش الاتحادية المقرر نشرهم في المناطق المحررة حديثا. وأتمت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة الصومال الاتحادية تقييما مشتركا للتهديدات المتعلقة بالأوضاع الأمنية في الميدان تمشيا مع قرار مجلس الأمن 2472 (2019).

70 - وعقد الاتحاد الأفريقي اجتماعا موسعا للجنة تنسيق العمليات العسكرية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في كامبالا في 28 كانون الثاني/يناير بمشاركة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وكبار القادة العسكريين وقادة الشرطة من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وحضر الاجتماع أيضا كل من الحكومة الاتحادية ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال والشركاء الدوليين. واستعرض الاجتماع التقدم المحرز في تنفيذ المهام الواردة في القرار 2472 (2019) والبلاغ 848 الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك خطة سحب 000 1 من الأفراد النظاميين بحلول 28 شباط/فبراير. وبُحثت أيضا خطط إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأعقبت ذلك مناقشات تقنية مع الحكومة الاتحادية في مقديشو في 3 شباط/فبراير.

باء - بناء القدرات المؤسسية

71 - بتمويل من برنامج الشرطة المشترك، نشر 400 من مجندي شرطة ولاية جنوب غرب الصومال الذين تخرجوا في 29 كانون الأول/ديسمبر في مواقع مختلفة في شبيلي السفلى لدعم مرحلتي الاحتفاظ والبناء من الخطة الانتقالية. وإضافة إلى ذلك، بدأ 200 من مجندي الشرطة، من بينهم 22 امرأة، تدريبا لمدة ثلاثة أشهر في جوهر، مما يرفع عدد أفراد شرطة ولاية هيرشبيلي إلى 600 شرطي. وفي الوقت نفسه، تقوم وزارة الأمن الداخلي الاتحادية بتنسيق توسيع مفهوم شرطة الدراويش الذي يركز على الشرطة الاتحادية ليشمل عناصر الدراويش على مستوى الولايات. وأجرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تدريبا لتجديد المعارف لفريق إبطال الذخائر المتفجرة التابع لقوة الشرطة الصومالية في مقديشو في الفترة من 1 إلى 11 كانون الأول/ديسمبر.

72 - وتُعرض سياسة للعفو على مجلس الوزراء للموافقة عليها. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2019، وافقت الحكومة الاتحادية على خريطة طريق لتمكين نقل القضايا المتعلقة بالمحتجزين الشديدي الخطر من حركة الشباب والمرتبطين بحركة الشباب من المحاكم العسكرية إلى المحاكم المدنية. ونظم البرنامج المشترك لإدارة قطاع الأمن تدريبا في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر لمسؤولين من وزارة الأمن في ولاية جنوب غرب الصومال ووزارة الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بونتلاند لتعزيز آليات الرقابة والمساءلة لقطاع الأمن على مستوى الولايتين. ونُظم تدريب مماثل في مقديشو في كانون الثاني/يناير لوزارة الدفاع.

73 - وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الثاني/يناير، تلقت الإدارة البحرية الصومالية تدريبا تركّز على الاتفاقيات البحرية الرئيسية، وتسجيل السفن، والبحث والإنقاذ البحريين، وإصدار شهادات للأطقم، وسيمكن هذا التدريب الإدارة البحرية الصومالية من تحقيق القدرة التشغيلية الأولية بحلول منتصف عام 2020.

74 - وفي 12 كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مذكرة مفاهيمية بشأن الانخراط في الإصلاح المشترك لقطاع الأمن دعما لاتفاق هيكل الأمن الوطني والخطة الانتقالية. وتمهد الاستراتيجية الطريق لأنشطة التوعية المشتركة المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن بين الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمن الوطني في عام 2020 وتشدد على أهمية اتباع نهج شامل للجميع فيما يتعلق بقطاع الأمن يستجيب أيضا للاحتياجات الأمنية للنساء والشباب والمجتمعات المحلية المهمشة على مستوى الولايات.

75 – وفي 20 كانون الثاني/يناير، وافق مجلس الشيوخ في البرلمان الاتحادي على مشروع القانون المعدِّل للقانون رقم 6 لعام 1969 المتعلق بالمعاشات التقاعدية والإكراميات لأفراد القوات المسلحة وأجهزة الأمن، وهذا ما سيتيح تحديد الحجم المناسب لأجهزة الأمن بما يتماشى مع هيكل الأمن الوطني. وأحيلت التعديلات التي اقترحها مجلس الشيوخ إلى مجلس الشعب لمواصلة النظر فيها.

76 – ونظمت وزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان والهيئة الصومالية لإدارة المتفجرات، بدعم من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، حلقات عمل بشأن التشاور فيما يتعلق بالإعاقات ومساعدة الضحايا، حضرتها الوزارات التنفيذية والمنظمات المعنية بالإعاقة ومنظمات المعونة الدولية. وعُقدت حلقات عمل في مقديشو، وولاية جنوب غرب الصومال، وبونتلاند، وغالمودوغ، وهيرشبيلي.

جيم – أنشطة الدعم

77 – واصلت الحكومة الاتحادية مناقشة تعبئة الموارد مع الجهات المانحة الرئيسية لسد الثغرات في جهود تحقيق الاستقرار وكفالة تقديم الدعم للعمليات الحالية والمقبلة المتوخاة في إطار الخطة الانتقالية والأولويات في الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار. وتواصل وزارات الداخلية في الولايات قيادة مجموعة من مبادرات تحقيق الاستقرار لإعادة بناء البنى التحتية المجتمعية، ووضع نظم حكم محلي شاملة للجميع وتعزيز المصالحة، بدعم من الشركاء الدوليين.

78 – وتنفيذا للبرنامج الوطني لمعاملة المقاتلين المسرحين والتعامل معهم، قدمت المراكز الوطنية لبرنامج تأهيل المنشقين الدعم إلى 81 مقاتلا من الذكور في مقديشو، و 94 مقاتلا في بيدواه، و 47 مقاتلا في كيسمايو، بالتزامن مع تخرج 80 شخصاً من المراكز الثلاثة بين شهري تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وكانون الثاني/يناير 2020. وشارف بناء مركزين جديدين لتأهيل النساء يستوعبان 100 شخص على الانتهاء. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، أهّل مشروع تجريبي، أقيم بدعم من صندوق بناء السلام، 150 من النساء اللواتي كن مرتبطات سابقا بحركة الشباب وتواصل مع 000 1 شخص تقريبا من أفراد المجتمع المحلي.

79 – وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر، قامت فرقة عمل مشتركة بين الوزارات معنية بشبيلي السفلى وكبار ممثلي الجيش الوطني بزيارة أوطيغلي وشبيلي السفلى لتقييم التقدم المحرز في توطيد الترتيبات الأمنية وجهود تحقيق الاستقرار والاستماع إلى شواغل ممثلي المجتمعات المحلية. وعلى الرغم من أمطار موسم *دير*، تواصلت مبادرات تحقيق الاستقرار في أوطيغلي وسابيد تحت إشراف وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة وسلطات ولاية جنوب غرب الصومال. وأكد مقتل مفوض مقاطعة أوطيغلي باستخدام جهاز متفجر يدوي الصنع، في 4 كانون الأول/ديسمبر، المخاطر التي يواجهها المسؤولون والشركاء المعنيون بتحقيق الاستقرار، فضلا عن الحاجة الملحة إلى تطوير قدرات القوات الصومالية.

80 – وفي 19 تشرين الثاني/نوفمبر، أنشأت وزارة الإعلام بالاشتراك مع وحدة التنسيق المعنية بالوقاية من التطرف المصحوب بالعنف ومكافحته في مكتب رئيس الوزراء فرقة عمل للاتصالات معنية بالوقاية من التطرف المصحوب بالعنف ومكافحته من أجل تعزيز الاتصالات الاستراتيجية بشأن هذه المسألة. ويجري وضع هذه التدخلات في المناطق المستعادة حديثا في شبيلي السفلى.

سابعاً – الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإلى الجيش الوطني الصومالي

ألف – دعم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

81 – استمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير برنامج للسلامة من أجل تعزيز الأمن والمرافق في 21 من قواعد العمليات الأمامية. ونُقلت مخازن الدفاع الميداني إلى ثمان من قواعد العمليات الأمامية، ولا تزال أعمال التشييد متوقفة لأن سوء حالة الطرق لا يسمح للوحدات الداعمة للبعثة بالانتقال إلى تلك المواقع.

82 – وفي الفترة من 11 إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر، زارت قيادة المكتب إثيوبيا، وأوغندا، وبوروندي، وسيراليون، وغانا، وكينيا من أجل تعزيز التعاون والاستماع إلى شواغل قيادة الحكومات المساهمة. والتقى رئيس المكتب كبار المسؤولين الحكوميين في مجالي الخارجية والدفاع في أربعة بلدان من البلدان الخمسة المساهمة بقوات عسكرية، وكذلك المفتش العام للشرطة في أوغندا. وأُلغيت زيارة كانت مقررة إلى جيبوتي بسبب سوء الأحوال الجوية. وبالتزامن مع ذلك، زار مدير المكتب بلدين من البلدان الأربعة المساهمة بأفراد شرطة، هما سيراليون وغانا، حيث التقى كبار مسؤولي الأمن الداخلي والشرطة. وأعربت البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة عن رضاها عن الدعم اللوجستي المقدم من المكتب وطلبت التدريب في مجالات إدارة المعدات المملوكة للوحدات، والاكتفاء الذاتي، والتحضيرات المتعلقة بأمن الانتخابات.

83 – واختتمت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وأوغندا مفاوضات بشأن نشر 4 طائرات هليكوبتر عسكرية في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتوقيع طلب توريد في 10 تشرين الثاني/نوفمبر. ولا يزال نشر طائرات الهليكوبتر ووحدة طيران، مكونة من قوام يصل إلى 140 فردا، معلقا بانتظار القيام بزيارة سابقة على النشر من جانب الاتحاد الأفريقي. وسيصبح العدد الإجمالي لطائرات الهليكوبتر العسكرية في بعثة الاتحاد الأفريقي سبع طائرات بعد هذا النشر.

84 – وبلغ رصيد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال 3,3 ملايين دولار في 30 كانون الثاني/يناير.

85 – وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، دعم العمليات الأمنية وجهود تحقيق الاستقرار التي تضطلع بها بعثة الاتحاد الأفريقي بتقديم المشورة، والتحليل، والتدريب والتوجيه بشأن استخدام المعدات المتخصصة، وكلاب كشف المتفجرات، وموظفي الاتصال بالمجتمعات المحلية وأفرقة إزالة الذخائر المتفجرة. وفي الفترة من 5 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 12 كانون الأول/ديسمبر، قدمت الدائرة التدريب لـ 028 1 فردا من أفراد القوات العسكرية وقوات الشرطة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي لتعزيز قدرتهم على إيجاد وتدمير الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والعمل بأمان في البيئات المحفوفة بالمخاطر. وأسهمت الدائرة في سلامة وأمن البنى التحتية الاستراتيجية من خلال نشر 21 من الأفرقة التي عملت باستخدام 42 من كلاب كشف المتفجرات لإجراء عمليات التفتيش لـ 568 20 قطعة من الأمتعة، و 729 86 مركبة و 125 مبنى، و 226 102 مترا مربعا من المساحات المبنية و 826 606 مترا مربعا من المساحات غير المبنية في جميع القطاعات. وقدمت الدائرة الدعم أيضا للوحدات التمكينية التابعة للبعثة فيما يتعلق بتحركات القوافل لإيصال الإمدادات والمعدات من مقديشو إلى القطاعات.

باء - دعم عمليات القوات المسلحة الصومالية

86 - واصــل المكتب تقديم الدعم لما عدده 900 10 من أفراد الجيش الوطني في 35 موقعا في جميع أنحاء منطقة عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي. ويشـمل ذلك تقديم الدعم للعمليات المشـتركة في شبيلي السفلى، في إطار عملية بدبادو، حيث يقدم المكتب إمدادات وخدمات الدعم المعيشـــي لوحدات الجيش الوطني التي تسـيطر على البلدات المسـتعادة. وزود المكتب أيضـا عملية بدبادو أيضـاً بمخازن الدفاع الميداني لإنشـاء أربع قواعد عمليات أمامية ومن المقرر إضــــافة قاعدتين أخريين عندما تتقدم العملية. ووفر المكتب كذلك معدات اتصالات، بما في ذلك التدريب للقوات الصومالية على استخدامها وصيانتها، وذلك من أجل زيادة قدرة الوحدات في الخط الأمامي في مجال القيادة والسـيطرة، بما في ذلك محطات إعادة الإرسـال لخدمة قادة المسـتويين التعبوي والعملياتي. وفي كانون الأول/ديســمبر 2019، اتفق المكتب والجيش الوطني على إنشــاء مركز أمامي للوجستيات داخل قاعدة عمليات أمامية تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في شبيلي السفلى في أوائل عام 2020، من أجل تعزيز القدرة على الاستجابة وبناء قدرة ذاتية على إدارة اللوجستيات.

87 - وفي 14 كانون الثاني/يناير، أرسـل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصـومال ووزارة الدفاع رسالة مشتركة إلى عدة دول أعضاء لمناشدتها تقديم تبرعات إضافية للصندوق الاستئماني المخصص لدعم قوات الأمن الصومالية، الذي يديره المكتب.

88 - وفي 17 كانون الثاني/يناير، اسـتضـاف ممثلي الخاص جلسـة إحاطة دبلوماسـية للمجتمع الدولي من أجل تعبئة الموارد لصـالح الصـندوق. وتضـمنت جلسـة الإحاطة عروضـاً قدمها الممثل الخاص لرئيس مفوضـية الاتحاد الأفريقي المعني بالصـومال، فرانسـيسـكو كايتانو خوسيه ماديرا؛ ومستشـار الأمن القومي لحكومة الصـومال الاتحادية، عبدي سـعيد موسـي علي؛ ورئيس المكتب. ونادت جلسـة الإحاطة بتقديم تبرعات إضــافية من الدول الأعضــاء لتجديد موارد الصــندوق الاســتئماني وكفالة تقديم الدعم المســتمر لقوات الأمن الصــومالية. وفي 30 كانون الثاني/يناير، بلغ رصــيد صــندوق الأمم المتحدة الاســتئماني المخصـص لدعم قوات الأمن الصومالية 679 025 10 دولارات. واستنادا إلى متوسـط إنفاق شـهري قدره 1,2 مليون دولار، من المتوقع أن تكفي الأموال المتوافرة حاليا حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

ثامناً - وجود الأمم المتحدة في الصومال

89 - لا تزال كيـانات الأمم المتحـدة موجودة في المواقع التـاليـة في الصــومـال: بيـدواه، وبلـدوين، وبوصاصو، ودوبلي، ودوسمريب، ودولو، وغالكعيو، وغاروي، وهرجيسا، وجوهر، وكيسمايو، ومقديشو. وفي 1 شـــبـاط/فبراير 2020، كـان هنـاك 683 من الموظفين الـدوليين و 308 1 من الموظفين الوطنيين في مختلف أنحاء الصومال.

90 - واســتضــافت الأمم المتحدة في الصــومال زيارات قام بها كل من ممثلتي الخاصـــة لدى الاتحاد الأفريقي، هنا تيته، في كانون الأول/ديسـمبر، ومبعوثي الخاص للقرن الأفريقي، بارفيه أونانغا - أنيانغا، في كانون الثاني/يناير لتعزيز الروابط بين كيانات الأمم المتحدة في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. ووفرت الزيارتان الأســاس لمزيد من المناقشــات بشــأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فضـــلاً عن المسائل السياسية والأمنية والإنمائية على الصعيد دون الإقليمي.

91 - وواصلت الأمم المتحدة التفاعل مع السلطات الصومالية من أجل التصدي للتحديات التي نجمت عن فرض رسوم على نحو يخالف اتفاق مركز البعثة الموقع مع الحكومة الاتحادية في عام 2014. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر 2019، تشارك رئيس مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال ووزير الدولة للشؤون الخارجية بالحكومة الاتحادية في رئاسة اجتماع اللجنة المشتركة المعنية بالعلاقات مع البلد المضيف، وهذا ما أدى إلى حل بعض الصعوبات. غير أن عدم منح تأشيرات الدخول وتصاريح العمل المجانية للمتعاقدين الدوليين مع الأمم المتحدة وموظفي الأمم المتحدة الذين لا يحملون جواز مرور ظلت تؤثر سلبا في قدرة المنظمة على إنجاز ولايتها وتوفير البرامج. وفي اجتماع اللجنة المشتركة المعنية بالعلاقات مع البلد المضيف، اتفق الرئيسان المشاركان أيضاً على إجراء تحقيق مشترك في ادعاءات بيع مواد مملوكة للأمم المتحدة في الأسواق المحلية في مقديشو.

تاسعاً - ملاحظات

92 - مع دخول الصومال سنة مهمة، أشدد على ضرورة الحوار السياسي بين قادته بوصفه مسألة ذات أولوية قصوى. ويؤدي الافتقار إلى الحوار البناء بين مقديشو وجميع الولايات الاتحادية الأعضاء منذ أكثر من 18 شهراً إلى عرقلة عمليات إحراز التقدم السياسي وبناء توافق الآراء وتحقيق المصالحة التي تمس الحاجة إليها والتي ينبغي أن تشكل الأساس للدولة الصومالية الاتحادية. وأجدد دعوتي الملحة الموجهة إلى قادة البلد لاتخاذ خطوات فورية لاستعادة الروابط والنظر في إنشاء آلية للحوار وبناء توافق آراء لتحقيق مصالح الأمة. ولا يمكن، في غياب وحدة الهدف فيما بينهم، التصدي بصورة ملائمة للتحديات السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية التي يواجهها البلد.

93 - وفي هذا الصدد، تتمثل الأولوية الأولى في عام 2020، على النحو المحدَّد في إطار المساءلة المتبادلة، في تنظيم انتخابات وطنية سلمية في الوقت المناسب. ومن الملِّح أن يُسن قانون انتخابي قابل للتطبيق لكي يتسنى الشروع في تلك التحضيرات. وسيحتاج القانون الانتخابي، كي يُطبَّق، إلى تأييد جميع الولايات الاتحادية الأعضاء والمعارضة السياسية والمجتمع المدني. وأدعو جميع أصحاب المصلحة إلى الحفاظ على التمثيل السياسي للنساء والأقليات في العملية الانتخابية. وبموازاة ذلك، ستؤدي أي تأخيرات إضافية في تقديم تعديل قانون الأحزاب السياسية في البرلمان إلى التأثير على الجدول الزمني للانتخابات.

94 - وفي غالمودوغ، وبعد اختتام العملية الانتخابية، أُشجع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على مواصلة جهودهم الرامية إلى تحقيق المصالحة والعمل معاً على إنشاء إدارة موحدة ومستقرة. ولا تزال الحالة السياسية في جوبالاند غير مستقرة، وأحث مرة أخرى جميع الأطراف المعنية على معالجة الخلافات عن طريق الحوار والصلح والتحلي بالواقعية.

95 - وألاحظ التقدم المحرز بشأن بعض الالتزامات الواردة في إطار المساءلة المتبادلة. وأشعر بالتفاؤل إزاء الإصلاحات الاقتصادية المتواصلة في الصومال وأرحب بالجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة الاتحادية من أجل تحقيق غايات البرنامج الرابع لصندوق النقد الدولي الذي يتابعه خبراء الصندوق المتعلقة بتخفيف عبء الدين. ويوفر التعاون التقني الجاري بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء بشأن عبء الدين مثالاً على إمكانية العمل المشترك من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، وآمل أن تجري محاكاته في مجالات أخرى وعلى الصعيد السياسي.

96 – ولا يزال يساورني قلق بالغ إزاء استمرار قدرة حركة الشباب على شن الهجمات في مقديشو والمناطق، وهو ما دلت عليه مرة أخرى عدة حوادث عنف إرهابي كان منها التفجير الذي وقع في 28 كانون الأول/ديسمبر في مقديشو وأسفر عن مقتل أكثر من 90 شخصاً. وأكرر إدانتي الشديدة للهجوم ولجميع أعمال الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف وأعرب عن تعاطفي العميق مع أسر الضحايا. وأرحب بإتمام الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية والأمم المتحدة تقييما مشتركا للأخطار التي تحيط بالظروف الأمنية في الميدان. ومن الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به للتغلب على خطر الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف في الصومال، وأحث السلطات الصومالية على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد الولايات على القيام، بدعم من المجتمع الدولي، بمضاعفة جهودها الجماعية من أجل كفالة الأمن للشعب الصومالي.

97 – وفي سنة الانتخابات هذه، سيكون من المهم أن توفر قوات الأمن الصومالية، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الدعم المطلوب لكفالة أمن العملية مع الاستمرار بتطبيق الخطة الانتقالية لنقل المسؤولية الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات ومؤسسات الأمن الصومالية. وسيكون التخطيط الملائم لتحقيق الأمن عنصراً ضرورياً من عناصر التحضيرات الانتخابية، وأنا أحث على التعجيل به. ومن أجل تمكين قوات الأمن الصومالية من الوفاء بمسؤولياتها الأمنية الانتخابية وإتاحة مواصلة العمليات الانتقالية، توجد حاجة ماسة إلى إجراء مشاورات شفافة مع الشركاء الدوليين بشأن تكوين القوات من أجل صياغة خطة واقعية وقابلة للتحقيق. وأُشجع أيضاً الشركاء الدوليين على تقديم الدعم للجيش الوطني الصومالي حتى يزيد من قدرته على التخفيف من خطر الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

98 – ولا يزال يساورني القلق بشأن الحالة الإنسانية واستمرار ارتفاع مستويات الاحتياجات الإنسانية في الصومال. وتتطلب الصدمات المناخية التي لا تزال تؤثر بشدة في الصومال حلولاً شاملة طويلة الأجل توفر الوقاية والتخفيف من حدة الأخطار. وتؤثر الأحداث المتكررة تأثيراً سلبياً على السكان الصوماليين، ولا سيما أفراد المجتمعات الرعوية والمزارعون، الذين يعتمدون اعتماداً كبيراً على الماشية والزراعة. وأدعو الشركاء الدوليين إلى مواصلة دعم الحكومة الاتحادية في إيجاد تدخلات مستدامة من أجل المساعدة في التخفيف من حدة المخاطر الحالية والمستقبلية والحد من المعاناة الناجمة عن تلك الأزمات الإنسانية المتصلة بالمناخ. وأحث الجهات المانحة على الإسهام في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020 لدعم تقديم المساعدات المنقذة للحياة ودعم سبل العيش.

99 – وأثني على الحكومة الاتحادية على زيادة تفاعلها مع الآليات الدولية المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان الدولية، بما في ذلك تقديمها أول تقرير للدولة الطرف بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتوقيع اتفاقية كامبالا، وإقرار السياسة الوطنية بشأن العائدين من اللاجئين والمشردين داخلياً. ولا أزال أشجع الحكومة الاتحادية على تقوية التشريعات، بما في ذلك إقرار مشروع قانون الجرائم الجنسية ومشروع القانون المتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

100 – وألاحظ الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية من أجل تعزيز امتثال المؤسسات الأمنية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وأشجع على زيادة الدعم المقدم من جميع الشركاء لتدابير الوقاية والاستجابة المتخذة ضد الانتهاكات في سياق نقل المسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الصومالية. وأحث الحكومة الاتحادية على كفالة استقلال فرع القضاء والفصل بين الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية

للحكومة، وألاحظ وجود حاجة ملحة إلى إنشاء وتشغيل مفوضية الجهاز القضائي، والمحكمة الدستورية، واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان.

101 - وإضافة إلى ذلك، لا يزال التعدي على حرية التعبير وحرية التجمع يثير القلق. وتُشكِّل حرية التعبير وحرية التجمع أساسين ضروريين لإقامة مجتمع ديمقراطي، وتساعد الصحافة الحرة في تعزيز الحوار والسلام والحوكمة الرشيدة، وهي كلها ضرورات رئيسية في السياق الانتخابي لعام 2020.

102 - ولا يزال يساورني القلق أيضاً بشأن الأطفال المحتجزين بدعوى ارتباطهم بحركة الشباب وأحث الحكومة الاتحادية على معاملة جميع الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقاً بجماعات مسلحة باعتبارهم ضحايا في المقام الأول، وفقاً للمبادئ الدولية لقضاء الأحداث.

103 - ومن أجل تمتين العلاقات الإقليمية والسلام والاستقرار الدائمين، من الضروري أن تتعامل بلدان منطقة القرن الأفريقي بروح من التعاون. وأرحب في هذا الصدد بالبيان المؤرخ في 14 تشرين الثاني/نوفمبر الذي أعرب فيه رئيسا الصومال وكينيا عن اعتزامهما إقامة علاقات ثنائية وثيقة بين البلدين.

104 - وأتقدم بالشكر لكل من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين على دعمهم المستمر لبناء السلام وبناء الدولة وللشعب الصومالي. وأشيد بوجه خاص ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية لجهودهما الشجاعة والتضحيات التي لا تزالان تبذلانها في سبيل إحلال السلام والاستقرار على المدى الطويل في الصومال.

105 - وأجدد التزامي بتعميق الشراكة بين الصومال والأمم المتحدة لما فيه مصلحة الشعب الصومالي، دعما للتقدم المستمر في البلد. وفي المرحلة المقبلة، سيتواصل الاعتماد على الدعم الذي تقدمه الحكومة الاتحادية لتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال حتى تتمكن البعثة من تقديم الدعم الكامل للعمليات الرئيسية التي ستنفذ في الصومال في عام 2020.

106 - وأوصي مجلس الأمن بأن يمدد ولاية البعثة لمدة 12 شهراً إضافية. وإضافة إلى ذلك، أعرب عن تقديري العميق لممثلي الخاص، جيمس سوان، على قيادته الثابتة ولجميع موظفي الأمم المتحدة في الصومال لما أبدوه من التزام لا يتزعزع وتميّز في عملهم في ظل ظروف شاقة للغاية.

خريطة


DJIBOUTI
ETHIOPIA
KENYA
GULF OF ADEN
INDIAN OCEAN
Djibouti
Saylac
Boorama
Hargeysa
Burco (Burao)
Berbera
Ceerigaabo (Erigavo)
Boosaaso (Bender Cassim)
Qardho
Garoowe
Laascaanood
Gaalkacyo (Galcaio)
Dhuusamarreeb (Dusa Marreb)
Beledweyne
Xuddur (Oddur)
Baydhabo (Baidoa)
Garbahaarrey
Jawhar (Giohar)
Muqdisho (Mogadishu)
Marka (Merca)
Bu'aale
Kismaayo (Chisimayu)
AWDAL
WOQOOYI GALBEED
TOGDHEER
SANAAG
SOOL
BARI
NUGAAL
MUDUG
GALGUDUUD
HIRAAN
BAKOOL
GEDO
BAY
SHABELLE DHEXE
BANADIR
SHABELLE HOOSE
JUBA DHEXE
JUBA HOOSE
SOMALIA
National capital
Regional capital
Town, village
Airport
International boundary
Regional boundary
Undetermined boundary
Main road
Track
Railroad
0 50 100 150 200 km
0 50 100 mi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 3690 Rev. 10.2 UNITED NATIONS
May 2014
Department of Field Support
Cartographic Section